

- ترفق المداخلة بالمعلومات التالية:- اللقب و الاسم - الدرجة العلمية
المؤسسة الاصلية - البريد الالكتروني - رقم الهاتف - رقم المحور المشارك
فيه.

موعيد مهمة

- 1- آخر أجل لإرسال المدخلات كاملة هو يوم : **03 جوان 2021**
- 2- تاريخ الرد عن المدخلات المقبولة هو يوم : **06 جوان 2021**
- 3- تاريخ انعقاد الملتقى: **16 جوان 2021**

يتم إرسال المداخلة إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي:
marchepublicfdsp.bejaia21@gmail.com



أهداف الملتقى:

- تسليط الضوء على مختلف الاشكالات القانونية والعملية التي تجعل من من إبرام وتنفيذ عقود الصفقات العمومية وتفويضات المرافق العامة أمر صعب.
- تدعيم الجانب النظري بدراسات تطبيقية ميدانية لاستفادة المترشحين بمجال الصفقات العمومية وتفويضات المرافق العامة، وكذا استفادة طلبة السنة الأولى والثانية ماستر تخصص القانون الإداري وتخصص القانون العام الاقتصادي.

محاور الملتقى:

- 1- **المحور الأول :** مستجدات طرق و إجراءات إبرام الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام;
- 2- **المحور الثاني :** إشكالات تنفيذ عقود الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؛
- 3- **المحور الثالث :** الآليات الجديدة للرقابة على الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؛
- 4- **المحور الرابع :** الآليات الإجرائية والموضوعية لمكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية.

شروط المشاركة:

- 1- أن تتميز المداخلة بالأصالة والعمق والانسجام مع اشكالية ومحاور الملتقى.
- 2- أن لا تكون المداخلة منشورة أو مقدمة للنشر، أو سبق التدخل بها في تظاهرات علمية سابقة.
- 3- تحرر المداخلة باللغة العربية أو الأجنبية في حدود 15 صفحة، وتحرر بخط Simplified Arabic حجم 14 للمن وحجم 10 للهوامش بالنسبة للمدخلات باللغة العربية، وخط Times New Roman حجم 14 للمن و10 للهوامش للمدخلات باللغة الأجنبية، على ان ترفق المداخلة بملخص بلغة المداخلة ولغة ثانية.

إشكالية الملتقى:

تعد الصفقات العمومية الوسيلة المفضلة والأساسية لتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة، وكذا تجسيد البرامج الاستثمارية والتنموية للدولة، وبالتالي أضحت مجالا حيويا تتحرك فيه الأموال العامة ولكنه في نفس الوقت يمكن أن تكون مجالا خصبا لإشكالات عديدة خاصة في المجال العلمي.

تعتبر الصفقات العمومية وتفويضات المرافق العامة من أهم العقود الإدارية التي ترميها الادارة بالنظر إلى أهميتها ودورها في تدعيم عملية التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد الوطني، ولمسايرة التحولات الاقتصادية المتغيرة فقد أولى المنظم الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع، وهذا ما يظهر من خلال الإصلاحات التي عرفها هذا القانون، حيث كان آخر نص في 2015 وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ليليه في 2018 المرسوم التنفيذي 18-199-199 المتعلق بتفويض المرفق العام، حيث أتت هذه التعديلات بعدة مستجدات تصب في إطار الموازنة بين متطلبات توفير الحاجات العامة ومتطلبات ترشيد وحماية المال العام .

على أساس المعطيات السابقة تتمحور إشكالية الملتقى في البحث عن مدى استجابة الأحكام المستحدثة في النص التنظيمي الخاص بالصفقات العمومية وتفويضات المرافق العامة للأهداف التي تقتضي التوفيق بين متطلبات توفير الحاجيات العامة للأفراد من جهة وحماية المال العام من جهة أخرى وعليه يثير هذا الموضوع عدة إشكالات نظرية وعملية جديرة بالدراسة هذا ما يدفع بنا للتساؤل حول مدى توفيق المنظم الجزائري في الموازنة بين متطلبات توفير الحاجة العامة وحماية المال العام وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؟